تجديد بنية السلطة الجزائرية في ظل الحراك السياسي ـ قراءة سوسيولوجية

Renewig the Algerian structure in light of the political movement, a sociological reading

قصير هنية[1] *، شريف زهرة

[1]جامعة ابو القاسم سعد الله بوزريعة جامعة الجزائر 2، (الجزائر)، hanisocio@gmail.com

[2]جامعة ابو القاسم سعد الله بوزريعة جامعة الجزائر 2، (الجزائر)، cherifzafra157@gmail.com

تاريخ الاستلام:07-06-2021 تاريخ القبول: 02-07-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص : إن الساحة السياسية الجزائرية منذ اندلاع أحداث أكتوبر 1988، واجهت تحديات متعددة لإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية، بعد أن عاشت مرحلة ما بعد الاستقلال نمط تسيير سياسي أحادي. إلا أن التحدي الأكبر الذي تعيشه الجزائر في ظل الموجة المطلبية الثانية التي سميت بالحراك الشعبي الجزائري2019/02/22، والمطالبة من السلطة بالمزيد من الالتزام في صالح إرساء قواعد الحرية في الحقل السياسي والتنافسية في الحقل الاقتصادي والعدالة في الحقل الاجتماعي. كما لوحظ هذه المرة رفع لسقف المطالب مقارنة بالموجة الأولى في اتجاه تغيير جذري للنظام السياسي، والعمل على إجبار السلطة ومختلف فاعليها في الجزائر على المزيد من الانفتاح على فتح المجال للمشاركة لمختلف فاعلي الفضاء الاجتماعي والسياسي في ظل الآفاق التي يفتحها الحراك الذي تعرفه الجزائر . فانه وفق التحليل الوصفي لدراسة حالة المسار السياسي والاقتصادي، بواسطة أهدافه التي ترتكز عليها الانفتاح وإرساء بنى السوق الحر وترسيخ قيم المبادرة والمنافسة الحرة. حتما سوف تظهر بنى جديدة للسلطة الجزائرية تخدم الصالح العام وتنهض بالاقتصاد الجزائري وتحسن المستوى المعيشي للمواطن البسيط بتفعيل العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة. لذا وجب التساؤل حول الظروف المحيطة لعملية الانتقال من مرحلة الانفتاح إلى مراحل البناء و الرسوخ الديمقراطي في إطار التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة وشفافة وكفيلة بتجديد بنية السلطة من الشكل المرسخ تقليديا إلى الشكل الحداثي.

الكلمات المفتاحية: التغير، بنية السلطة، الحراك السياسي، الإصلاح السياسي الجزائري، المشاركة في العملية الانتخابية.

Abstract: The Algerian political field Since the events of October 1988, the political field faced multiple challenges, in order to set up certain democratic bases, after the unilateral policy had been practiced post-independence period, However, the biggest challenge facing Algeria according to the second request wave which was called the Algerian popular movement, since February 22nd, 2019 demanding more commitment from the system in order to set up bases of freedom in policy, of competitiveness in the economy, and Justice in society. Moreover, it is noticed that requests this time are raised compared to the first wave for a main change of the political system and for forcing the latter and its various actors in Algeria to further openness for their participation in the social and political domain, within the prospects created by the movement which has taken place in Algeria and according to the political and economic openness course, setting of free-market bases, and founding the values of initiative and free competition. New bases of Algerian power will forcibly emerge in favor of public interest and improve the Algerian economy and the standard of living for the common citizen by implementing social justice in wealth distribution. It is necessary to wonder about the transition circumstance from the openness stage to the democratic construction and consolidation one, within the peaceful transfer of renewing its structure from the traditionally established form to the modernist one.

key words: Renewing the structure of the system,the popular movement,the Algerian politics reform, elections

*المؤلف المراسل

1-مقدمة:

المقاربات والدراسات المقارنة لنماذج من التجارب الانتقالية، تبرز بوضوح لا نمطية المسارات التي إجتازتها عديد البلدان التي ألتزمت بنفس المقاربة الإصلاحية من تنظيم سياسي لآخر، الشئ الذي يستحيل معه صياغة تحقيبة نظرية نموذجية لهذه السيرورة الإنتقالية الإصلاحية، على الرغم من اشتراك تلك التجارب في الدلالة على أن رهانات الانتقال غالبا ما كانت محددة بطبيعة المواد المدفوعة للإصلاح وأيها أولى بالأسبقية: المادة السياسية وأسبقية الحصول على الديمقراطية، المادة الاقتصادية وحتمية تحرير السوق أم الأولوية للشأن الاجتماعي وضرورة إرساء العدالة الاجتماعية. ومهما أختلف حول أولويات رهاناتها، ومنحى مساراتها وطبيعة هذه العملية المرحلية، إن هي بتحول، تغير أم إنتقال، فالأكيد إن جملة الإصلاحات المباشرة فيها، هي بالعملية المعيدة للهيكلة الإجتماعية ومراتبيتها. فهي تعيد توزيع السلطة وتعيد إسناد الأدوار، فتصعد فاعلين وجماعات جديدة في السلم الإجتماعي مقابل فقد فاعلين آخرين وجماعات أخرى لمقامها و حظوتها، الشئ الذي يدعو للفضول المعرفي ويشجع على الذهاب في محاولة معرفية لتحديد العلاقات الترابطية بين فعل الإصلاح وطبيعة الفئات والبنى الإجتماعية السياسية الجديدة. كيف يؤدي الحراك الى تغيير المنظومة التشريعية من خلال محاولة تجديد أو إعادة إنتاج نفس بنية السلطة في الجزائر؟ وما هي العوامل التي تقف أمام المشاركة الفعلية للنخب السياسية الجزائرية امام الإنضمام الى سيرورة تغيير فعلي ؟ وهل مواعيد الإنتخابات هي مرحلة عبور لليسرورة الانقالية ؟

1-السيرورة الانتقالية والإصلاح السياسي في الجزائر :

تتالت الأحداث متسارعة في الجزائر، مما أربك كثيرا من المتتبعين، خاصة المتابعين والقراء العرب وذلك ناتج أساسا عن قلة المتابعة لما يحدث في بلدنا، إن غموض المؤسسة العسكرية ونوعية علاقتها بالعمل السياسي خاصة بعد أحداث أكتوبر1988، وإن هذا الجيش على عكس كل الجيوش العالم لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته على حد تعبير المؤرخ الجزائري محمد حربي وقبل ذلك صنع ثورة مما أكسبه شرعية تاريخية لقد أثرت عملية وكيفية بناء الدولة في الجزائر منذ الإستقلال، في إنتاج النخب وديناميكيتها، وكان لهذا البناء إنعكاسات وتداعيات سلبية على العملية برمتها، إذ أفضت طريقة بناء الدولة إلى طمس النخب أكثر مما عملت على إنتاجها وتفعيلها. ويمكن تأكيد هذا الطرح من خلال فحص بعض الجوانب من هذه العملية وعلى رأسها شخصنة السلطة، ونمط التنمية المتبع، وطبيعة أهداف المنظومة السياسية. فلقد وجدت جميع المؤسسات الأمنية والردعية، سليلة جيش التحرير الوطني، مستقر لها داخل مؤسسات صياغة القرار السياسي لجزائر المستقلة.

2-تتبع مسار الازمة في الجزائر من خلال سوسيولوجيا الازمات السياسية:

نأخذ نموذج الدولة الجزائرية ونرصد تاريخ الانتقال وذلك برصد خيارات الفاعلين وتتبع سياق زمن الانتقال ومادة الإصلاح، لأنها مرت بعدت مراحل لتأسيس الدولة الوطنية من الاستعمار الى الاستقلال و حتي الوقت الحالي وذلك بتتبع السياق التي مرت به الأزمة السياسية في الجزائر بالاستعانة بالمفاهيم السوسيولوجية "لميشال دوبري" في كتابه "سوسيولوجيا الأزمات السياسية. (Michel dobry(p /p138.1986)

لقد استطاعت الزمرة التي نصبت نفسها وصية على الشعب الجزائري إبان الاستقلال، ممثلة في فئة ممن يحملون الجنسية الجزائرية، تسربت إلى مفاصل المؤسسات الحساسة للدولة الجزائرية، ورمز الثورة الجزائرية

والإرث المشترك لجميع الجزائريين والجزائريات "جبهة التحرير الوطني"، لتحويله إلى جهاز يمررون من خلاله سياستهم و مخططاتهم، للحيلولة دون قيام أسس الدولة التي نص عليها روح بيان أول نوفمبر 1954م "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

ما كان لهذه الفئة من حملة الجنسية الجزائرية، أن تَتَمَكَنْ من هذه المؤسسات الحساسة للدولة الجزائرية، دون تواطأ مع مستعمر الأمس فرنسا الحاقدة على الموروث الحضاري والثقافي للشعب الجزائري المسلم، في محاولة لاسترجاع الجزائر باليسرى بعد أن أفتكها الشهداء باليمنى، وها هو تصريح "ميشال دوبري" رئيس وزراء فرنسا بتاريخ 20 مارس 1962م، أي في صبيحة اليوم التالي من إعلان توقيف الحرب بين جيش التحرير الوطني و الجيش الفرنسي على أرض الجزائر المجاهدة، وذلك في خطاب له أمام أعضاء البرلمان الفرنسي، يقول فيه بالحرف الواحد:" إن التطورات على الأراضي المستعمرة تتطلب منا أن نواصل بطرق جديدة المهمة التي بدأنها مند 132 سنة".'(على موسى رابح، 2008ص30).

لقد استطاع هذا التحالف بين حملة الجنسية الجزائرية ومستعمر الأمس، الاستيلاء على مقدرات الأمة المالية والعسكرية، ليفرض على الشعب الجزائري في لحظة نشوته بالاستقلال، نظاما سياسيا وطنيا قطريا علمانيا شموليا استبداديا، حكم الجزائريين و الجزائريات دون إرادتهم السيدة لما يقارب الخمسين (50) سنة، ترة باسم الشرعية الثورية (1962–1988)، وترة أخرى باسم الشرعية الأمنية و محاربة الإرهاب (1988 – 2013).

من الانتقال الذي يفسح مجال بين خيارات الفاعلين والسلطة التي من تحدد زمن الانتقال وهذا بالعودة دائما إلى التاريخ(أي الهولية او الكلانية)أو العودة بالزمن، معناه إن أزمة صيف 1962اولوية الداخل على الخارج وكذلك أولوية العسكري على السياسي، و1979موت بومدين وبعدها عودة السلطة للجيش الذي عين واحد منهم هو "شاذلي بن جديد"، أزمة 1988والفوضي التي أدخلت الجزائر بدخولها في دوامة الصراع الأهلي "العشرية السوداء"، وأخيرا عودة بوتفليقة إلى تسلم الحكم بعد إقصائه في 1979للفوز بالانتخابات في 1999 اي دائما هناك عودة لتاريخ وهذه هي الإشكالية في الجزائر التي تفرض نفسها بشكل عملية دورانية). الجزائر تنقسم إلى ثلاث أجيال :الجيل الأول"المجاهدين أي الأشخاص الذين عاشوا فترة الاستعمار وشاركوا في تحرير الجزائر"، الجيل الثاني "هم مواليد الاستقلال أي بعد1962 ،أما الجيل الثالث فهو من الشباب اليوم ومن يريد رفع المشعل والتقدم بالجزائر، البني الجيلية للمجتمع الجزائري وهذا بإعطاء فرصة لكل جيل وفقة استحقاقته (الاول لثالث واقصاء الثاني)ان هذا الشرخ الجيلي الذي اضف على المجتمع جعل منه في حالة دفاعية للمواجهة السلطة التي يعتبرها دوبري مثل اللعبة التي تعطي الضربات للمجتمع في مختلف القطاعات.

ان الشباب (الفاعلين)عاش طول حياته أي منذ 1945الى يومنا هذا ثلاثة أوهام وهي وهم الوحدة ووهم التصدي لنظام التغلغل ووهم التنمية والازدهار(8)، تلك هي الاختلالات التي يتميز بها المجتمع الجزائري من قبل نظام الدولة وسط ميوعة الجو السياسي الذي يخلق الأزمات السياسية ويترك الجماهير تثور على الاوضاع الراهنة مثل ما يحدث في الدول العربية ما يطلق عليه "بالربيع العربي"، ودوبري يدرس الأزمة من حيث السيرورة فقط ولا يهمه الى إن تؤول تلك الازمة أي أنها لا تولد عنده قطيعة. إن الأزمة هي المترجم لتلك الفضاءات المختلفة التي تسبح فيها القطاعات المختلفة داخل منظومة الدولة والتي بدورها تجعل الأفراد الفاعلين يرصدون المصادر المتنوعة ضمن سياق قواعد اللعبة ،مثل ما يحدث في الانتخابات التي تتميز باللايقين ويبقي الراهن محتكرا من

طرف أشخاص عندهم مبدأ اللعب، فالأزمة هي من تفسح الحدود بين القطاعات وتكبر قواعد اللعب وهذا المشهد الطاغي على جو الانتخابات في الجزائر عندما تم توقيف المسار الانتخابي، وبعدها الدخول في مرحلة جديدة مع الرئيس "بوتفليقة" عندما رشح نفسه للعودة إلي الجو السياسي، ورصد المتعدد القطاعات لتمكن من الفوز في الانتخابات وعودة إلى التاريخ. نجح بوتفليقة في انتخابات1999 بنسبة 73.79% مع نسبة مشاركة وصلت إلى 60.25% وهو ما يعتبر كافيًا لأن يكون رئيسًا شرعيًا للجزائر، لكن هناك مشكلة مبدئية تمثلت كونه لم ينافس في نهاية المطاف إلا نفسه فانسحاب آخر لحظة لبقية المرشحين الستة جعل من الانتخابات مشهدًا شبه صوري لها، إذ تحولت انتخابات التعددية إلى مجرد استفتاء لا أكثر، والأخطر من ذلك ما فعله التلفزيون الجزائري منذ يوم 14 أبريل99، عندما أوقف المرشحون الستة سباقهم نحو الرئاسة ، لقد تحول التلفزيون صراحة ومباشرة إلى جهاز تعبئة لصالح بوتفليقة ، أقصى الآراء المخالفة ، ولم يبث إلا مشاهد دعم بوتفليقة أو استنكار انسحاب المرشحين الستة. كما هاجم الإعلام الفرنسي هذه الانتخابات وأقرت تلفزيوناته بضعف كبير في نسب المشاركة ، أما الإدارة الأميركية فيبدو أنها عازمة على دعم بوتفليقة رغم أنها أعربت عن خيبة أملها في عدم وجود انتخابات تعددية. تميزت الحكومات الانتقالية بعدم الاستقرار الوزاري، والصراع الحزبي، وغياب التنسيق وهيمنة رئيس الجمهورية على صلاحيات الحكومة، ومما قلص هامش مشاركة الاحزاب في صنع السياسة العامة وصنع القرار السياسي.(العياشيعنصر،2000)

3-بداية صراع جديد:

لقد اندلع الصراع مرة أخرى بين المخابرات والجيش ورئيس الدولة الجديد عبد العزيز بوتفليقة، لابد من فهم سوسيولوجي تاريخي لطبيعة هذا الصراع الذي يتميز بكونه صراع مؤسسات أكثر منه صراع أيديولوجيات أو حتى أفراد، فهو صراع موضوعي وليس صراعًا ذاتيًا، مستقلاً عن إرادة الأفراد ومتكررًا عبر التاريخ، ما الذي يمكن استخلاصه كقانون سوسيولوجي ؟ هو اضفاء الكيان او الفضاء لرصد المتعدد القطاعات لأصحاب السلطة ما يصنع من فاعلي السلطة في الواجهة الهجومية أي غريزة البقاء و الاستمرارية داخل السلطة.

يمكننا القول إن مرشح الجيش هو الرئيس الذي يحترم قراراته، لا يحاول أن يمس بتوازناته الداخلية، وألا يتخذ القرارات الكبرى دون موافقته، أن يكون تابعًا للمؤسسة العسكرية لا قائدًا لها. لكن المشكل مع عبد العزيز بوتفليقة يكمن في كونه ليس رجلاً سهلاً يقبل أن يكون مجرد ديكور في المشهد الجزائري بل شخصية قوية وتجربته السياسية طويلةوخبرته متميزة وطموحه جارف .. وصدامه مع قيادة الأركان مسألة وقت.(محمودي عبد القادر،ط1،2012 ص/17)

وصل الحد بهذا النظام التماهي مع مفهوم الدولة معتبرا تغيره خطرا على كيان الدولة ومؤامرة عليها، وعلى هذا الأساس يعمل على تخويف الشعب و ترهيبه من أي محاولة للتغيير، كما يدل تاريخ النظام القريب والبعيد على رفضه كل محاولات الإصلاح من الداخل التي حاولت أن تقوم بها بعض القوى السياسية التي شاركت في تسيير مؤسسات الدولة في فترة ما بعد الانقلاب العسكري على المسار الانتقال الديمقراطي إلا أن هذا الأخير مَارَسَ على هذه القوى كل أساليب التشويه و الاحتكار و التخوين، و حتى الإصلاحات التي وعد بها النظام تحت ضغط الربيع العربي و التي أعلن عليها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة شهر أفريل من سنة

2010م، تبين أنها كانت مجرد خديعة لربح الوقت حتى تمر رياح الربيع العربي التي كانت في أوج قوتها، بل جاءت القوانين مبشرة بعودة الجزائر إلى عصر الأحادية.

إن زمن الانتقال في الجزائر بيد أصحاب السلطة متى ما أرادت تسمح هي بذلك لأنها تملك القوة والرأسمال (بورديو) ،كما يرها دويري بان السياق المائع يغيب القطاعات ويرجح الكفة للصالحة بالعودة بالسياق الزمني أي إشكالية العودة إلى التاريخ هي التي تفرض نفسها وهذا ما يحدث في كل استحقاق انتخابي مثلا أي نجاح المرشح التقليدي .

4-كيفية احتواء الأزمة من طرف السلطة:

إن مادة الإصلاح في السيرورة الانتقالية ترجع إلى محاولة السلطة إفراغها من كل محتواها الإيديولوجي وإعطائها الطابع الاجتماعي والاقتصادي والخروج بالأزمة إلى إيجاد محتوي قانوني يتم معالجتها به ،أو العودة إلى الريع وذلك بوضع مشاريع للامتصاص غضب الشباب بوضع مشاريع تنموية للحد من المد الثوري الذي يحدث في الدول العربية ،وهذا ما تشهده الساحة اليوم من سباق إلى إيجاد حلول ومقترحات للتسوية الأوضاع بين السلطة والشعب بواسطة وضع دستور توافقي، فالدولة كنسق من التفاعلات بين الحاكم والمحكوم، ومفهوم النظام يحدد عامة على أساس المداخلات أي المطالب النابعة من المحيط، والمخرجات اي الرد على هذه المطالب. فان الحكام(السلطة والنظام السياسي) يلتقي مطالب او تطلعاته (المحيط)، وبالتالي يراعي هذه التطلعات ويستجيب لها بعد التغذية الإستراتيجية ويظهر الاختلال الوظيفي عندما لا تتلاءم المخرجات مع المداخلات. ان ازمة الثقة بين الحاكم والمحكوم تنجم عن عدم احترام مضامين العقد الذي يربط الحاكم والمحكوم. لذا نرى من الأنجع الاسترشاد بمفهوم الدولة التعاقدية في محاولة استيعاب سلوك الجماهير .(/عبد الاله البلدواي:ادارة الازمات (العراق نموذجاhttp/www.2010)

وفعلا فانه بغض النظر عن العامل الإيديولوجي ودوره في تحديد توجيهات النظام السياسي (ليبراليا كان أو سلطويا أو مركزيا) (عبد الله العروي،2011،،ص79)، ويمكنا أن يكون الانتقال والترسيخ الديمقراطي مختلف من دولة إلى أخرى.

الجدول (01) مصفوفة تبين احد سيناريوهات السيرورة الانتقالية

زمن الانتقال	طويلة	قصير	متواتر
مادة الإصلاح	ضئلة	مكثفة	غير محددة
خيارات الفاعلين	مقاومة	عقلانية	مترددة
شكل الدولة	مركزية	لبيرالية	هجينة

يظهر في هذا الجدول سيناريو مثالي لثلاث احتمالات لتشكل الدولة وفق وضعيات يصعب معها تحديد متوافقة من حيث المحددات، ذلك انه يمكن تصور العديد من السيناريوهات الاحتمالية المماثلة التي يصعب معها تحديد شكل الدولة بدقة،كان نشرع بتصور شكل دولة يكون زمن الانتقال فيه قصير ومادة الإصلاح غير محددة بدقة مع المقاومة الشديدة .(على موسى رابح، نفس المرجع،ص30)

إذا كانت محددات ترتيب وإعادة ترتيب الهيكلة الاجتماعية في وضع اجتماعي عادي ،اي غير انتقالي ،تعزى عادة إلى مجموعة من المتغيرات منها الوضع الاقتصادي للعائلة ،والاستحقاق العلمي ،والرأسمال الرمزي

أو الوضع المهني ،متغيرات يجمعها قاسم مشترك هو طول مدة حصول التمايز الاجتماعي ،فالمسافة الزمنية الضرورية للهبوط أو الصعود في السلم الاجتماعي قد يتعدى الجيلين او ثلاث أجيال إذا استثنينا بعض الطفرات ،فان محددات المراتبية خلال السيرورة الانتقالية توضعية تختلف تماما عن هذه المعطيات وذلك بفعل جملة من العوامل ،أولها اثر الأزمة المتعددة القطاعات ثم حالة السلاسة السياسية الناتجة عن حركية التغير المتسارعة على مستوى السلطة والفاعلين .(مصطفى العزوي،2009ص)

5-اصلاحات رئيس الجمهورية تثير جدلا في الجزائر :

تسبب الرئيس الجزائري من جديد في جدل سياسي بالبلاد بعد فوزه بالاستحقاق الانتخابي الاخير 17لافريل 2014 ، ولكن هذه المرة ليس حول صحته ولا قدرته على إدارة شؤون بلاده، ولكن حول مشروعه بشأن "الدستور التوافقي."

وكان الرئيس الجزائري قد دعا قبل أيام إلى وضع دستور توافقي يبدأ بفتح مشاورات منتصف الشهر الحالي(ماي 2014) مع جميع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية الموالية والمعارضة على حد سواء، من أجل إثراء مشروع تعديل الدستور المزمع قريبا.

وفي حين رحبت أحزاب الموالاة بالمشاورات التي كلف بتسييرها مدير ديوان الرئاسة أحمد أويحيى، والتي يصفها القيادي في الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني مصطفى معزوزي بالإيجابية، مضيفا أنها تندرج ضمن الإصلاحات السياسية التي وعد بها الرئيس أثناء حملته الانتخابية، رفض في المقابل أكبر تكتل للأحزاب المعارضة في الجزائر تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي المشاركة في هذه المشاورات، معتبرا الخطوة غير جادة ولا تحقق مطلبه بالتغيير السياسي السلمي في البلاد.

"وهذا ما يسمي بمادة الانتقال أي محاولة السلطة افراغ الازمة من كل محتوي ايديولوجي واعطائها الطابع القانوني والعودة الى استخدام فرضية امتصاص الراي العام بادخال السياق المائع" كما يقول دوبري " وهو المعيد في النظر في المصادر المعتاد رصدها لحل المشاكل الاجتماعية.

وفي الاخير من خلال مما سبق من تحليل سياق الازمة عبر اسقاط سوسيولوجيا الازمات السياسية، فان النظام الجزائري يقطع فضاءات الازمة "استمرارية الازمة بالنسبة الى دوبري "حتي يحيلها الى احتجاجات او حركات حينية وانية، ليمتصها او يحتويها بعد ذلك عبر احالتها الى الطابع القانوني، ولا تقبل السلطة حتمية الانتقال الديمقرطي او التغير الجذري في النظام، لان هذه الاخيرة لديها غريزة البقاء والاستمرارية، مما ينتج فرضيتن هما المجتمع مقابل السلطة أي خيارات الاحتجاجات ضد صناع القرار.

6-الخصوصية الزمنية السيرورة الانتقال في الجزائر:

نضع معلم زمني إجرائي، لبداية السيرورة الانتقالية، اختلال ميزان القوى بين الفاعلين وخروج مظاهر الأزمة ، حيث رصد كل طرف من أطراف الأزمة من المصادر ما يكيل به الضربات لإجبار المنافس لمراجعة المراتبية المستوية خلال ربع قرن من جزائر ما بعد الإستعمار ووضع أجندة إنتقال جديدة، تزامنا مع موجات التحرر ذات المطلب الديمقراطي، المؤسسة على الإحتكام لشرعية السيادة الشعبية كبديل الشرعية السيادة الوطنية، التي استوى عليها النظام السابق (Lahourai ;Addi(2008) pp44) وهو ما حصل ثلاث سنوات بعد اتفاق جميع الأطراف على القبول بمبدأ اللايقين في الحصول على الشرعية التي تفرزها العملية الإنتخابية، حيث أن

الإحتكام لصناديق الإقتراع سيحدد الطرق الذي يكون له سلطة إكمال بناء المؤسسات الديمقراطية ثم ترسيح قيم الحرية بالتداول، بعد أن قادت حكومتي إصلاح لمدة ثلاث سنوات مهام الإنفتاح والتأسيس بوضع المعايير القانونية للسيرورة الإنتقالية. وتتمثل نقطة الضعف الأساسية للنظام، في فقدانه للشرعية، بخاصة وأن قاعدته التقليدية الشرعية التاريخية والثورية قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي تمثلها جيل من الشباب الجزائري المولود بعد الاستقلال إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير. وهكذا يمكن التأكيد على التواصل الذي يميز النظام السياسي ومساره العام منذ الإستقلال بالرغم من التغييرات الطارئة على القيادات والشخصيات التي احتلت المراكز والمواقع الحساسة في أجهزة الدولة ومؤسساتها. وتبرز هذا التواصل في عدة سمات مثل الصراع حول السلطة، واللجوء المستمر التصنيفات والعنف لإقصاء الخصوم السياسيين، وتجاهل حقوق المواطنة، وخرق حقوق الإنسان، كما يبرز هذا التواصل في طبيعة النظام من خلال سيادة أيديولوجيا شعبوية وسيطرة أقلية تعتمد على تحالفات جهوية تحت قيادة شخصيات كاريزمية .لفترة وجيزة ساد الإنطباع لدى الرأي العام أننا نحضر لحالة إصلاحية إستثنائية في ما يسمى بالعالم الثالث، فلقد تحرر الفضاء المدني العمومي من خلال ميلاد جملة من الجمعيات المدنية، التي تهتم بمطالب مختلف الفئات والشرائح الإجتماعية وتمهد لعهد جديد من الحكم المبني على المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، كما تحرر الفضاء العمومي السياسي بميلاد جملة من الجمعيات السياسية التي نقلت التنافس حتي داخل التيار الواحد، فرأينا عدد كبير من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تنافس فيما بينها حول تمثيل هذا التيار كما رأينا عدد كبير من الأحزاب ذات التوجه الوطني تنافس الحزب الواحد في إحتكاره للشرعية التاريخية، كما تعددت التيارات المنضوية تحت الإيديولوجية العلمانية في سياق أفقي بين اليسارية الحاملة للقيم الإشتراكية واليمينية الحاملة للقيم اللبيرالية، ينبغي أكبر تحرر، للفضائين السياسي والمدني، هو في واقع الأمر ذلك التحرر من القبضتين العسكرية والإدراية للحزب الواحد، والسماح لفئة واسعة بالتغيير على نفسها شتي الطرق وداخل معايير محددة. لم تستمر طويلا حقبة الإنفتاح هذه حتي تدخل تيار نافذ في السلطة. بحكم إحتكاره لمصادر العنف، بالرفض المطلق لمبدأ لايقنية نتائج المحك الديمقراطي أي عبر رفض نتائج الإنتخابات السابقة والدفع بالرئيس، ضامن إستمرارية هذه السيرورة الإصلاحية للإستقالة، بحجة ضرب الديمقراطية لحماية الديمقراطية ليتم بعد ذلك تغيير قيادة جماعية للدولة إيذانا بعودة التسلطية التنافسية ونكوص (الديمقراطية، كحقبة ثابتة لهذه السيرورة). حاولت هذه القيادة الجماعية البحث عن شرعية، لترقيع واجهة السلطة العسكرية الجماعية، ثم المرور إلى البحث عن مخرج لأزمة شرعية السلطة. المخرج الذي إرتاته هذه القيادة الجماعية العودة للتاريخ. من خلال إقناع أحد فاعلي الحقل السياسي المعارض، لجزائر ما بعد الإستقلال، بقيادة مرحلة البحث عن سلطة ديمقراطية بدون ديمقراطين، على حد تعبير غسان سلامة.

فالأسباب تاريخية تحررية، أدى تفوق التيار الوطني(Mohamed harbi 1992 pp88) الذي إستطاع التقليص من الفوراق الإجتماعية والإيديولوجية بنجاح نسبي، من خلال لم الشمل حول مشروع تحرري، إلى تجميد وتعطيل مشروع مجتمع حداثي يبني على المنافسة بين مختلف برامج التيارات الإيديولوجية وإرساء مشروع جماعي حديث، يبنى على افتراض أن المجتمع لحمة واحدة وجزء لا يتجزأ يتفق على أهداف واحدة وعمل لغرض فريد، فإبان الثورة كان هذا الغرض هو تحقيق الإستقلال الوطني، تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني

وسليله جيش التحرير الوطني، لكن لما بلغ هذا الهدف وتحقيق الاستقلال عدل الغرض ليصبح تجنيد جميع شرائح المجتمع الملتحمة إفتراضيا، في خدمة العملية التنموية تحت راية نفس الجبهة طبعا. وظلت المادة السياسية، في سيرورة الإصلاح، أكثر الأمور تحاشيا غداة كل أزمة ناشبة، منذ الشروع في الإصلاحات بعد أحداث أكتوبر 1988، ذلك أن الأساس في كل عملية إصلاح سياسي هو مراجعة القواعد الإعتيادية الموزعة للسلطة وقبول مبدأ اللايقين في الإحتكام للشرعية الإنتخابية مقابل التخلي على الشرعيات القبلية المتكئة على شرعية الزمان والمكان، فباستثناء حكومتي الإنفتاح، التي تشكل فيها فتح باب المشاركة السياسية، لجميع الفاعلين بدون استثناء، أكبر رهانات السلطة، غداة أزمة أكتوبر 1988، إستمر اعتبار الكلام على مراجعة العقيدة السياسية الشمولية من قبيل الشرك بالنظام الواحد أو في أحسن الظروف من قبيل العقوق لسلطة الأب الأقدر، الذي طالما حصر الإبن شرعا، كموضوع لعمليات تعبئة مستمرة، بدل بعثه ككائن حقوقي شريك في صنع القرار العائلي ومن ثمة العمل بشكل جماعي لصيانة وسائل تحقيق هذا القرار.

جعل الفرد كعنصر تعبئة لا عنصر مشارك، كان هدفه بالطبع بعث صرح دولة قوية، يكون على عاتقها جميع مهام التخطيط، التسيير والتنفيذ، لكن هذه المقاربة هي التي أعطت نموذج مجتمع في قطيعة كلية مع الدولة ودون قنوات إتصال وحوار، بحيث كانت العلاقة الفريدة الباقية هي تلك الوظيفة الرقابية للدولة على هذا المجتمع بثمن باهظ، إضافة إلى هذا، أعطى المد التنظيمي للدولة، نموذج لفرد جزائري لا يرتبط مع دولته إلا كملتقى لكل أشكال الإعانة والريع دون أن تتاح له الفرصة أن يكون كمصدر إقتراح أو كخالق للفعل السياسي وهو ما غرس نوع من الإنفصام في شخصيته السياسية، بحيث تجده أحد المهللين لإنجازات النظام متغنى بنجاحات حزب الدولة في العلن، ومعارض شرس لكل الخطابات السلطوية وما تبثه قنواتها الإعلامية المروجة لهذه السلطة في الليل داخل الفضاء الخاص بالأسرة على الخصوص. ضيعت عمليات الإصلاح السياسي رهان إيجاد الهوية السياسية للفرد الجزائري، فهو رهان لا يمر إلا عبر السماح له بالتعبير عن أفكاره ومعتقداته داخل أطر تنظيمية رسمية يختارها هو كما يشاء ويجد فيها التضامن الآلي مع من يقاسمونه الرأي ويختار منهم من يمثلونه، وبشكل أدق يمر الإنفتاح السياسي، كشرط أولي، عبر فتح إمكانية المنافسة السياسية وتكسير إحتكار الإيديولوجيا الواحدة، فتح باب المنافسة السياسية ونزع الإحتكار للحزب التاريخي الأوحد، يعنى فيما يعنيه القبول بقوانين هذه المنافسة والرضا على النتيجة مهما كانت، أو ما سميناه آنفا بقبول بمبدأ لايقنية النتيجة حال الدخول في اللعبة الديمقراطية، كما يفترض أن قواعد هذه اللعبة تكون واضحة وشفافة أي أنه لا مجال للجوء للقطاعات والفضاءات الغير رسمية لتغليب كفة على أخرى، فضلا على الإلتزام المسبق للمؤسسات الماسكة بوسائل العنف الشرعي بصيانة مآل ونتيجة التنافس السياسي، نشير هنا إلى المؤسسة العسكرية كأحد أهم وسائل صيانة قواعد اللعبة الديمقراطية ومن ثمة مراقبة عملية إنتقال مركز السلطة من يد التنظيم السياسي القديم والوحيد إلى يد التنظيمات الأخرى المتمثلة لمختلف القناعات الايديولوجية، المفترقة علنا وصراحة بوجود الإختلاف والتباين بين مختلف البنى الإجتماعية وأحقية أقدر هذه البنى على الإقناع لأخذ زمام السلطة. الرهان الثاني المضيع، الإصلاح في الحقل السياسي الجزائري، الذي يرتبط إرتباط وثيق بفتح باب التعددية الإيديولوجية، هو حل مشكلة الشرعية وإخراجها من دائرة العقم إلى دائرة الخصوبة والإنتاج الخلاق. هذا الاعتماد المطلق على الشرعيتين، التاريخية . التحريرية والشعبوية الإفتراضية، قاد إلى نموذج لدولة جزائرية ترفض كل الرفض الإعتماد على

المشاريع الإيديولوجية المتضادة، المتصارعة والمولدة في الأخير لنموذج الدولة العصرية التي تعتمد على الصراع كأحد ميكانيزمات التطور، بشرط أن يبقى هذا الصراع تحت سيطرة مؤسسات الضبط، وبقاء الدولة كهيكل تنظيمي تدور بداخله كل عمليات المنافسة السياسية بدون أن تمس حدودها ووحدتها الشرعية، الدولة العصرية بهذا الشكل هي القوة التي تملك حق توزيع السلطات وضبطها ما بين المؤسسات والمجموعات، سواء كانت سلطة إقليمية، برلمانية، إعلامية، ثقافية أم قضائية..إلخ. كما أن إستمرار بقاء هذه السلطات المتضاربة يتوقف على قدرة الدولة القوية على الفصل بين هذه السلطات وإحداث التوازن ما بينها. (Lahouri;Addi 1997).p45) وفقا لهذا الإستعراض الإجرائي المقتضب للدولة الحديثة كان رهانا للتجربة الاصلاحية الجزائر التخلي على المفهوم التقليدي للشرعية، المتكئ على التاريخ والمسلمات الشعبوية، مقابل إحلال المفاهيم الجديدة للشرعية السياسية بالتدرج:

الشرعية الظرفية: الإلتفاف حول كاريزما موحدة يمكن معها إجتياز وضعيات ظرفية صعبة، تكون مهمتها الرجوع بالبلاد إلى وضع الإستقرار.

الشرعية الإنتخابية: تأسيس مبدأ اللايقين وقبول الإحتكام للصندوق لاختيار المشروع.

الشرعية الدستورية: وهي الترسيخ الرسمي للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها فيما بعد.

لعل أصعب رهانات الإصلاح السياسي في الجزائر، الذي استعصى مواجهته حتى في ظل التسلطية التقليدية، هو ما تعلق بإماطة ذلك الثقل الرهيب للمؤسسة العسكرية في صناعة ورقابة الفعل السياسي في الجزائر منذ الاستقلال. ففي ظل مرحلة العنف السياسي التي تلت تجربة التسعينات الإصلاحية مباشرة ثم مرحلة الفساد الإقتصادي الذي عرفته خلالها، يجعلها اليوم أمام جملة من الرهانات التي تتطلب الكثير من الحكمة لمعالجة أخطاء الماضي والجرأة لمواجهة تحديات المستقبل. الرجوع لمسار الإصلاح في الجزائر يخضع إلى عدة رهانات (اقتصادية،اجتماعية ..) لينقل الجزائر من عقم الأنظمة الإقتصادية الريعية وتسلطية الأنظمة السياسية التقليدية إلى مصاف الديمقراطيات الناشئة بعد أن عاشت بوادر إنفتاح على النموذج الديمقراطي مطلع التسعينيات، فالحالة الجزائرية ككل التجارب الإصلاحية الأخرى، تنفرد بخصوصيات تميزها عن باقي الحالات، ينبغي مراعاتها لتفادي السقوط في نفس أخطاء الماضي، الناجمة خصوصا عن مجانية الصواب في تشخيص الاختلالات، والمضي نحو تحديد ألويات الإصلاح مع معرفة الرهانات المتعلقة بكل أولوية، فلأي منطق يمكن الاحتكام لتحديد أولويات الإصلاح. فالدولة لم تعد الفضاء الأمثل للصراع والخلاف البناء الذي يقوي الأداء الحكومي ويضع الحدود الفاصلة بين السلطات، أما المجتمع، من خلال تكونياته الأساسية، فلم يستطيع التأسيس كقوة إقتراح فعلية ومجددة فالفاعل الجزائري مهما كان مصدر إلهامه الايديولوجي . اسلامي ،ليبرالي أو يساري فهو مبهور بالنموذج العسكري . الإداري وغير مؤمن في قرارة نفسه من إنقلاب الفضاء المدني عن سيطرة العسكر. (ناجي عبد النور،2008،ص120/105).

لكن ذلك التواصل في طبيعة النظام السياسي لا ينفي وجود قطيعات ظرفية، وتغيرات في توجهات ومضامن السياسات المتابعة في فترات محددة، حيث يمكن القول أن المشروع المجتمعي والتحالفات التي أقامها النظام في فترة السبعينات مع شرائح عريضة من المجتمع شكلت نقطة إنعطاف رئيسية بالنظر إلى ما حققه على

صعيد بناء قاعدة إقتصادية وطنية، ورفع مستوى الحياة، وتعميم التعليم والصحة، بيد أن الثمانينات شهدت تغييرات ملحوظة في المسار العام للنظام السياسي، إذ تفاقمت مظاهر الإقصاء والتهميش، وتفوت الاتجاهات التسلطية، فضلا عن ظهور ممارسات جديدة تمثلت في الاستعمال التعسفي للسلطة، واستعمال مؤسسات الدولة لتحقيق مصالح خاصة، وانتهي الأمر إلى التخلي عن التحالفات السابقة مع الشرائح العريضة من المجتمع (الفئات الشعبية من عمال وفلاحين والفئات المتوسطة)، ورفض مشروع المجتمع الذي قامت عليه تلك التحالفات بكل ما يحمل من آمال في تحقيق العدالة الإجتماعية، والتقدم الإقتصادي، حتي وإن كان المشروع لا يخلو من غموض في التصور، ونقص في البلورة، وتناقض بين الخطاب والممارسة.

الحقبة الثالثة في السيرورة الإنتقالية، تبدأ بإعلان رئيس الدولة(لمين زروال) تقصيره لعهدته ليسمح بإنتخاب رئيس جديد(عبد العزيز بوتفليقة) يكون له كامل الشرعية للفصل في الصراع المستمر في الحكم ثم الفصل في مصير الإصلاحات المعلنة في مختلف الأنساق السياسية الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لعهد جديد من السيرورة الإنتقالية، بمجئ وعد بإعطاء كل الأهمية لمصالحة جميع الفاعلين مع بعضهم البعض وإرجاع الجزائر إلى المسار الديمقراطي والواجهة الدولية من خلال إستعمال ثقله داخليا كوجه تاريخي وخارجيا كوجه دبلوماسي. وبالرغم من رصده بقدراته الإتصالية قصد إحداث الإجماع ولم الطبقة السياسية الرسمية حول شخصيه، لم يتمكن التحرر من رواسب الماضي ومصادره، حيث ما لبث العودة إلى تعبئة الأشكال والبنى التقليدية الغير رسمية كقنوات إتصال مع الشعب، كالعروش والزوايا، مقصى بذلك القنوات الحداثية كالبنى الحزبية والجمعوية الرسمية، كالأشكال عصرية للمشاركة والتمثيل، كما أن إهتمامه بترجيح موازين القوى وإخلالها في مرتبة البرامج، حقق للجزائر في فترة معينة نوع من الإستقرار الظرفي، وهي غاية غير هينة لجميع التجارب الإنتقالية، لكن بغية الإنتقال لتحقيق غاية أخرى وهي الترسيخ المؤسساتي، إلا أن هذا التوازن بنى على مواقع الأشخاص، وبالضبط على موقع الرئيس كشخصية محورية، لا على مؤسسات الترسيخ الديمقراطي المعهودة، الشئ الذي وضع الأسس الأولوية وثقل الموقع الشخصي على البرامج، إيذانا بالعودة إلى التسلطية التقليدية.

نلخص في باب الخصوصية الزمنية السيرورة الإنتقالية في الجزائر تأكيد العلاقة الترابطية والجد حميمة بين التاريخ كمصدر للتعبئة وكثقل حتمي وبين سيرورة الإنتقال في الجزائر، فعودة التاريخ يشكل دوما خط إستمرار مترادف لعمل النظام السياسي والعودة إلى التاريخ هو دائما ملاذه وفيه خلاصه. هذا الوضع، يمكن به توصيف ظاهرة تعيين الرؤساء في الجزائر، كلما إقتضى الأمر خلال السيرورة الإنتقالية، وهو نفس الوضع الذي يمكن أن يفسر به عودة الأحقاد القديمة غداة كل تعيين، ويعود معه العزف على وتر الحساب الشخصي ليطغي على حساب دقة وفعالية البرامج والمؤسسات، فيضيع معه الوقت وتطول سيرورة الإنتقال، إن السيرورة الإنتقالية الجزائرية ضيعت وقت ثمين في إعداد برامج الأخذ بالثار، من قبل الفاعلين العائدين من التاريخ، الشئ الذي منع التراكم المجدي وأحدث القطيعة بين التجارب في ظل إستمرار النظام، ما أعطى سيرورة إنتقال، يمكن التعبير عنها مجازا بالثعبان الذي يسعى لعض ذيله. فالتاريخ يعلمنا أنه لا يوجد أي مسار إنتقالي نموذجي يمكن استنساخه، لأنه يمكن الإستفادة من بعض التجارب والرجوع إليها كدروس، فالإنتقال يمر عبر ثلاث مراحل إنفتاح، البناء ثم الترسيخ. تجمع الندية والمنافسة خلال المسار الإنتقالي بين إصلاحيين في داخل النظام مدعمين بمستترين من المجتمع المدني وبين محافظين داخل النظام مدعمين بقوى منتفعة من ريع الموقع خارج النظام.

والتجربة الجزائرية الأولى عرفت مرحلة إنفتاح ثم بداية البناء مع حكومة الإصلاحيين ليحدث الإرتداد والعودة للتسلطية التقليدية بإنتصار التيار المحافظ وبدعم صقور المؤسسة العسكرية. ومحاولة قوى إصلاحية داخل النظام إعادة الكرة، مستغلة ضغط الشارع والحالة السيكولوجية لرئيس المخلوع المشبع بفكر الزعامة، يشعر بحتمية الانفتاح لأنه أضاع فرص كثيرة، لكن لا يريد أن يضيع موعد آخر مع التاريخ. بالاستفادة من تجربة الإصلاح الأولى، على قوى التغيير العقلانية خارج النظام سديد العون لقوى الإصلاح داخل النظام وعلى الخصوص بمساعدة ومرافقة الشارع لتجاوز هوس التشكيك والتخوين والعقلنية وتقبل بمبدأ اللايقين. القانون الأساسي الذي يحكم السيرورة الإنتقالية، أي أنك تذهب للصندوق وتقبل أنه لا يعطيك بالضرورة ما يناسبك أنت حصريا.

8-التغيير كعامل مشترك بين فاعلي الإنتقالية الجزائرية:

تتدرج مبادرات السلطة الجزائرية في سياق التحرر السياسي، إذ إن كافة الإصلاحات التي تبنَّاها النظام السابق تدخل ضمن استراتيجيات البقاء؛ حيث تعتبر حالات التعددية وتنامي القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكتيكًا لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدولية، في محاولة لتجديد نفسه . ,Daniel Brumberg 2002) (pp. 56-68 وفي محاولة لامتصاص موجة الاحتجاجات ومنع انتشارها، أعلن الرئيس بوتفليقة عن عدم ترشحه و تعديل الدستور وإصدار حزمة من القوانين من شأنها تعزيز الديمقراطية، غير أنه جعل الجزائر تعيش حالة انسداد سياسي لا يخلق البيئة الملائمة لتحديث بنية السلطة ضمن مسار ديمقراطي صار يفرض نفسه بإلحاح. إن القضية المركزية التي تطرح نفسها بقوة، هي انطواء الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي الصحيح على جوانب أخرى معيقة لهذا التحول، إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وسيطرة الدولة عليه تشكلان احد المعوقات الأساسية في الجزائر لأنهما استغلتا في امتصاص غضب الشعب أحيانا وكسب أو قمع المعارضة أحيانا أخرى، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والإجتماعية. وإن الوضع الإعلامي الشاذ يتسم على العموم إما بتمجيده للسلطة أو انتقادها في اتجاه واحد، مما لا يساعد على تهدئة الأوضاع وتدعيم الوئام النفسي الاجتماعي، ومن ثمة الانتقال الهادئ. مشكلة العنف واستعمال القوة لتصفية الحسابات وتحقيق المصالح الخاصة وتواصل هجرة النخب إلى الخارج، وكذلك استمرار تهميش بعض النخب غير الموالية للنظام وعدم تفعيل دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وشخصنة العنف . وقد كانت طبيعة المجتمع والإنقسامية من بين العوامل المساعدة على ذلك بفعل سيطرة بنى تقليدية قائمة على علاقات القرابة والدم، أو الجهوية والمحسوبية، الشئ الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية وتبلور ممارسة رشيدة، وساهم في منع بروز نخب سياسية وفكرية متمرسة على المنافسة السياسية والفكرية الخاضعة لقواعد وضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة والمجتمع ، وليس نزوات ومصالح فردية، أو فئوية ضيقة الأفق. إن العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع ترتبط في جزء كبير منها بفشل المشروع الحداثي الذي لم يتحول إلى واقع ملموس وبقي على مستوى الخطاب الإيديولوجي. ذلك أن الديمقراطية كقيمة سياسية وكممارسة إجتماعية مرتبطة بالحداثة التي تعنى على المستوى السياسي: *الإعتراف بالإرادة الحرة للإفراد وحقوقهم المدنية كاملة، والفصل بين السلطات، واستقلال المؤسسات عن كل تأثير عدا القواعد والضوابط التي تحظي بالإجماع، أو بالإعتراف الغالبية، وكذلك التداول على الحكم بطريقة سلمية. أما على المستوى الإجتماعي فالحداثة تعني، الإعتراف بحق المواطنة والتعامل مع الأفراد كمواطنين أحرار وليس بحسب إنتماءاتهم القبلية أو الجغرافية، فضلا عن المساواة

بينهم بصرف النظر عن تمايزهم الجنسي أو العقائدي. كما يعني إعتماد مبادئ الكفاءة والفعالية في التوظيف والترقية وتطبيق مبدأ المساواة في الفرص والحظوظ في توزيع الثروة والإمتيازات الإجتماعية بعيدا عن كل إعتبارات غير موضوعية. ونجد الإشارة إلى التأثير المتناقض الذي مارسته الإديولوجيا الشعبوية على العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث غذت الطموحات وفتحت الباب على مصراعيه أمام التوقعات الخيالية وغير المعقولة، بينما لم يكن بإمكان المؤسسات التي تروجها تحقيق ذلك، مما أدى إلى خيبة امل كبرى لدى شرائح عريضة من المجتمع، وولدت الإحساس بالظلم والإقصاء.

فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الإنتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتداول على السلطة. لاشك أن مخرجات السلوك الانتخابي محددة لمسار المجتمع وتطوراته والضابط الحقيقي القبلي والبعدي لمختلف السياسات والمشاريع التي تسوس المجتمع.

و"الانتخاب* إجراء يكون أعضاء جماعة (أيا كانت الغاية الرئيسية لها) قادرين بواسطته على تسمية القادة وعلى إجراء اختيارات جمعية فيما يخص قيادة شؤونهم العامة، فالانتخاب مؤسسة من المؤسسات التي تميز الأنظمة الحديثة، انه يمارس، بدرجات مختلفة من النجوع والصدق، ممارسة تشمل كل مكان على وجه التقريب في العالم المعاصر" (ريمون بودون وفرانسوا بوريكو،2007،1،ص88).

لقد عمدت الدولة الجزائرية على إنشاء سلطة مستقلة للانتخابات يجعل منها ذات مصداقية بعيدة عن التلاعب الذي كان يحدث من الإدارة المحلية سابقا المتهمة بالتزوير وتدخل أطراف لتغير كفة على كفة أخرى، وهذا ما جعل المواطن يفقد ثقته ويمتنع عن التصويت، هذا ما ظهر بوادره في هبته التي خرج فيها لرفض ترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة، بواسطة خروج هائل للشعب الجزائري في مظاهرات ومسيرات سلمية تعبر عن رفضه لسلطة أو كما يسميها "بالعصبة". لعل أحد الأسباب المولدة للشرح العميق بين الدولة والمجتمع في الجزائر هو أن تحديث مؤسسات وأجهزة الدولة، بخاصة منها المحلية التي تدخل في علاقة مباشرة ومستمرة مع المواطن، لم تكن في مستوى التحولات التي عرفها المجتمع ولا في مستوى الطموحات والتوقعات التي بنيت عليها. كما كانت مجمل التناقضات التي ارتبطت بالنظام السياسي الأحادي وراء ذلك الشرح. تناقضات بين الخطاب والواقع، بين الأيديولوجية والممارسة، أدت إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، بين نخبة الخطاب سياسية وبيروقراطية محدودة الحجم وغالبية الشرائح الإجتماعية. نتج عن كل ذلك حالة من التذمر العام وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة التي خسرت مصداقيتها ومشروعيتها بفعل تآكل سلطتها تحت تأثير الممارسات التي أشرنا إليها أنفا. وعمت حالة من التدهور المستمر في اوضاع غالبية الشرائح الإجتماعية وفي مقدمتها شرائح الطبقة الوسطى التي تشكل عاملا حاسما في استقرار المجتمع والنظام السياسي. إن جدلية هذه العوامل التي حاولنا تحليلها من خلال المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية هي المفسرة لتعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، ولعلها مع تأكيد خصوصية الأوضاع في كل واحد من البلدان العربية التي التحقت بمسيرة الديمقراطية منذ عهد قريب، المسؤولية عن فشل تلك التجارب وإنتهائها إلى حالة من الفوضى والمواجهة العنيفة، أو إلى تقوية إستبداد والأقليات الحاكمة من قبل رغم تجديد طاقها جزئيا أو في بعض الأحيان، وسواء كانت الأقليات مدنية أم

عسكرية إن نحاج التجربة الديمقراطية رهين بتخلي النظام عن إحتكار السلطة والتوظيف الذرائعي للتعددية الحزبية من أجل تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول الديمقراطي. كما يرتبط نحاج الديمقراطية بمدى الإستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها بالمراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات. هناك ضرورة ملحة لفتح حوار واسع وجدي مع المجتمع المدني بكل تنظيماته (نقابات، جمعيات مهنية، جمعيات الشباب، والنساء، جمعيات حقوق الإنسان...إلخ) بعيدا عن الإستخدام الذرايعي لهذه التنظيمات، وهي صفة طاغية لحد الآن على سلوك النظام. ذلك أن إحدى الألويات الملحة اليوم هي توقيف "حركية التدمر الذاتي" قبل الطموح إلى إقامة تعددية حزبية شكلانية والسعي إلى تحقيقها مهما كان الثمن، لكن يبدو أن هذا التوجه ما يزال مسيطرا على ممارسات النظام مما يدل على ضعف خطوط التحول الديمقراطي في مثل هذه الظروف.

في الأخير لابد من التأكيد اهم الامور للوصول الي الإنتقال الديمقراطي وهذا الاخير لا يتحقق في غياب تحديث المجتمع، وهذه مهمة لا تتحقق بدورها في ظل غياب دولة عصرية، بيد أن بناء الدولة العصرية يحتاج بدوره إلى نخبة عصرية، متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها الإقتصادية، السياسية والاجتماعية. اي يعنى ذلك أن المحاولات التي وقعت في الجزائر، كما في غيرها من البلاد العربية، ما هي سوى حالات خاصة تؤكد صدق هذه القاعدة. مشروع التغيير السياسي الناجح يمتد لعدة عقود ويكون على مراحل عدة، وهو محصلة لنضال تراكمي مستمر عبر أجيال...الحقيقة الغائبة عن الكثيرين هو أن الواقع والتجربة هي التي حتمت علينا تجنب الترويج لمغامرة التغيير عن طريق انتفاضات الشارع العفوية او عن طريق الدعم الخارجي لعدة عوامل أهمها:

1/فشل التجربة الجزائرية في محطات 92/88 وأخيرا محطة الحراك الشعبي المبارك الذي اجهضته التيارات الراديكالية العقيمة.

2/فشل التجارب العربية كلها، وما ترتب عنها من فوضى وتدمير ذاتي.

3/عدم وجود معارضة ناضجة تحمل مشروع التغيير السياسي المندرج وليس مشروع الوصول الى الحكم.

4/عدم استعداد المواطن لدفع ضريبة التغيير وهنا نقصد الصبر في تكلفة بناء المؤسسات ومواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي عادة ما تكون باهضة ومكلفة بعد سقوط الأنظمة الإستبدادية.

5/ الظروف الإقليمية والدولية لا تسمح بوصول قوى قومية أو شعبية راديكالية الى الحكم.

كل هذه العوامل وغيرها، تجعلنا نسلك مسلك الحفاظ على الأوطان واستقرارها وحقن دماء أبناءها، والعمل على ترشيد النضال السياسي والإجتماعي من أجل توفير الشروط الدنيا للتغيير السياسي في اوطاننا. والتغيير السياسي الحقيقي يبدأ بإصلاح الفرد والمجتمع من خلال تنمية روح المواطنة عند عموم الناس وخاصة النخبة منهم مصداقا لقوله تعالي:"ان الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم"

كما أن الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمجتمع، وإشاعة ثقافة التسامح، وأخلقة العمل السياسي والجمعوي عوامل مساعدة في إحداث التغيير الديمقراطي الهادئ والسلس.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

-في المرحلة الانتقالية تم ارساء المبادئ والمؤسسات السياسية التي شكلت العمود الفقري للنظام الجزائري منذ الاستقلال حتي سنة 1989،فقد استقر في هذه المرحلة مبدأ الحكم عن طريق الحزب الواحد، وخضوع كافة

أجهزة الدولة ، تم مبدأ الجمع بين امانة الحزب ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في يد شخص واحد وهو رئيس الجمهورية.

-إن عامل الصراع السياسي العسكري كان حاسما في وصول جبهة التحرير الوطني الى مرحلة الضعف والتشكيك في شرعية النظام وانقسام النخبة وتفكيك التحالف التاريخي بين مؤسسة العسكرية و مؤسسة الرئاسة والحزب .

-ان بيئة النظام السياسي بعناصره المختلفة بيئية مأزوقة فالاطارالدستوري أثار مشكلات عديدة (اصلاحات واسعة لرئيس الجمهورية جعلت منه قبة النظام السياسي)، الوضع الاقتصادي متازم ، الانقسام والصراع هما سمة الواقع الاجتماعي، فاصبح مسالة التغيير في طبيعة النظام السياسي هو مسالة الاكثر ضرورة للحفاظ على استقرار النظام وديمومته.

9-خاتمة :

التجربة الجزائرية عرفت مرحلة الانفتاح ثم بداية البناء مع حكومة الإصلاحيين ليحدث الارتداد والعودة للتسلطية التقليدية بانتصار التيار المحافظ وبدعم صقور المؤسسة العسكرية. فاليوم تحاول قوى إصلاحية داخل النظام إعادة الكرة، مستغلة ضغط الشارع والحالة السيكولوجية للجماهير، فالاستفادة من تجربة الإصلاح الأولى، وجب على قوى التغيير العقلانية خارج النظام مد يد العون لقوى الإصلاح داخل النظام وعلى الخصوص بمساعدة ومرافقة الشارع لتجاوز هوس التشكيك والتخوين وتقبل بمبدأ اللايقين القانون الأساسي الذي يحكم السيرورة الانتقالية، أي انك تذهب للصندوق وتقبل انه لا يعطيك بالضرورة ما يناسبك أنت حصريا. ولا يغيب عن الأذهان في هذا السياق احتمال أن تكون الدولة ذاتها هي مصدر التغير بالنظر إلى ما تملكه من استقلالية نسبية والذي يمكّنها من إدخال إصلاحات أو تغيرات أساسية في المجتمع بما يؤدي في النهاية الى تغيرها ويبقى المصدر الأولى للتغير هو الدولة في حد ذاتها. ولعل الدول الاشتراكية السابقة ومجتمعات العالم الثالث تنهض دليلا على صدق هذا الحديث بما شهدته من تطورات كان للدولة إسهامها الرئيسي في إحداثها بما جعلها محل اهتمام علماء السياسة والاجتماع.بيد أن ما استدعى علماء السياسة والاجتماع في العقد الأخير من هذا القرن هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهة الدولة، بل ورغما عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كانت يتصور فيها خضوع المجتمع خضوعا تأمل للدولة شمولية كانت أم تسلطية. إذ واضح من متابعة تلك المجتمعات أنها قد احتفظت بقدر من الفعالية أو الاستقلالية مكنتها من أحداث تغيرات أساسية في الدولة ذاتها بحيث تغيرت الدولة نتيجة أعمال المجتمع أو قسم معين منه.

الاحالات والمراجع:

- بودون ريمون و بوريكو فرانسوا ،المعجم النقدي في علم الاجتماع، تر أسعد وجيه، الهيئة العامة السورية للكتاب:سوريا،ج1،2007.
- -محمودي عبد القادر ،الثورات (؟)العربية (الادراك والاستجابة) ،دار قرطبة للنشر والتوزيع :الجزائر ،ط1،2012
- -عبد الله العروي،مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي: المغرب،ط9،2011

- *مصطفى العزوي، في مفهوم السلطة ،الحوار المتمدن،العدد 24،12/25يناير 2009
- *ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيدفي الجزائر(دراسة حالة الاحزاب السياسية) مجلة المفكر،العدد 3،جامعة بسكرة،2008.
- -على موسي رابح ،اطروحة دكتوراه :"السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية –المهنية في الجزائر "،تحت اشراف الاستاذ الدكتور بوزيرة خليفة ،السنة الجامعية 2008/2007
- *عبد الاله البلدواي ،باحث في الدراسات الاستراتيجية والامنية تحت عنوان :ادارة الازمات (العراق نموذجا
- *العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والوقع، الجزائر انموذجا،2000،نقلا عن موقع:faculty.gu/edu-qalanser
- *Michel dobry/ Msociologie de crises politiques .le dymanique des mobilisation multisectorelles.paresse de f n s p /p138.1986*
- Harbi ; Mohamed ; la crise algérienne. Bloy Multitude web : maise enligne ;févrie(1992).
- Addi; Lahouri; populisme;néo_patrimonialisme et democratie en Algérie; in galliset(dir); propulisne du tiers monde; france;editions l'harnattan;(1997).p45
- Addi;Lahourai (2008) ;souveraineté nationnle et souverainéte populaire ; in EL WATAN ;quotidieu Algérie du 07 /12/2008
- Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", Journal of Democracy, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, "Beyond Liberalization?" Wilson Quarterly 28, no. 2 (Spring 2004): 47-56